

الطاقات المتجددة والموارد المعدنية

يعد قطاع التعدين عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة ويلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني وله تأثير مفيد على التنمية الإقليمية والريفية من خلال عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي تم إنشاؤها. في الواقع ، كان بلدنا من أوائل الدول في العالم التي تنظم نشاط التعدين منذ عام 1914.

وبالتالي ، فإن باطن الأرض الوطني يحتوي على 4/3 من احتياطات العالم من الفوسفات ، والمغرب هو أيضاً ثالث أكبر منتج ومصدر أول لهذه المادة في العالم ، كما أنه أول مصدر عالمي لحمض الفوسفوريك بحصة من 50 من السوق الدولية. بصفتها أكبر منتج في أفريقيا والرابع عشر على مستوى العالم في مجال الفضة ، فهي أيضاً أكبر منتج للرصاص في أفريقيا و 11 في العالم ، وثاني أكبر منتج في أفريقيا و 16 في العالم للفضيات. الزنك و 4 العالم المنتجة للالباريت.

يمكننا التمييز بين فترتين رئيسيتين بعد الاستقلال ، أولهما من عام 1956 حتى منتصف الثمانينات تميزت بمشاركة قوية من الدولة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع التعدين . الفترة الثانية هي عام 1985 تقريباً حتى يومنا هذا وتعيد تحديد دور الدولة.

والآن الطاقات المتجددة في المغرب

في عام 2011 ، جاء استهلاك الطاقة في المغرب من 89 من الوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز) ، والتي يتم استيرادها بالكامل.

في المستقبل القريب ، هناك العديد من المشاريع الرئيسية قيد العمل: مجمع ورزازات الشمسي وعين بني ماثا ، امتداد مزرعة الرياح ، محطتان صغيرتان جديدتان لتوليد الطاقة الكهرومائية ، بالتأكيد ، ولكن أيضاً محطات توليد كهرباء جديدة تعمل بالفحم الموجود منها. (JORFELASFAR) و Nador و (Jerada)

ومحطتي ديزل (تزنيت ، الداخلة ، سعة صغيرة). لا يزال الفحم يتوسع (35 من الإنتاج في عام 2015) وسيظل المصدر الرئيسي للطاقة في عام 2020.

الطاقة الشمسية: المشروعات الفرعونية

والملفت للنظر هو ضخامة هذه المشاريع. طرفاية ، أكبر مزرعة رياح في إفريقيا. تحت عنوان "في المغرب أكبر حديقة شمسية في العالم" تحتل مجلة Science et avenir

...

تم تصميم هذا المشروع على أنه مرتبط بخطة ديزيرتيك ، وهو مشروع شاسع عبر الصحراء تم التخلي عنه أخيراً ، لا سيما بسبب قلة الاتحاد الأوروبي وانسحاب بنك الاستثمار الأوروبي من هذا المشروع الذي يعتبر "فرعوني". اليوم تم تسليم أول محطة نور. في المجموع ، 9 مليارات استثمار في مشروع يمتد إلى 4 محطات أخرى جديدة ويهدف إلى توفير الكهرباء لنحو مليون نسمة. بالطبع يجب فهم ذلك على أنه مزيد من الديون للشعب المغربي والمزيد من الأرباح للشركات ، سواء كانت مغربية أو أجنبية.

علاوة على ذلك ، يجب أن يكون معروفاً أن كل إنتاج الطاقة هذا ليس مخصصاً للسكان المحليين بشكل أساسي ، ولكن للتصدير إلى أوروبا ، وهو ما تتطلبه مؤتمرات المناخ ، يريدون استيراد الطاقة "النظيفة". بطريقة ما ، كاريكاتير قليلا ، والفحم والديزل والغاز للمغاربة والشمس والرياح للأوروبيين.